



خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة المنتخبين

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾، صدق الله العظيم.

وبعد، اعلّموا وفقكم الله أنكم وأنتم منتخبون تمثلون تلك الفئة المسلمة التي أراد الله أن يستخلفها في الأرض، ذلك أن الشعب المغربي شعب حبيب عزيز أصيل أبي حينا انتخبكم ووضع ثقته فيكم، وأمانة المصالح العليا على عاتقكم، كان في ذلك الوقت ينتظر أن تدافعوا عن مكتسباته، وتحاربوا لأجل مقوماته، وتضحوا لاحترام مؤسساته، فإذا أنتم — رعاكم الله — عرفتم كيف تؤدون تلك الأمانة، أمانة الاستخلاف في نوعيتها وحجمها وعمقها، فلنا اليقين أننا سنطمئن كلا وبعضا على مستقبل بلدنا، وعلى مستقبل كيفية الحياة والعيش، وفلسفة العيش التي أردناها لوطننا.

حضرات المنتخبين :

إن المغرب اختار لحياته قانونا دستوريا، هذا الدستور الذي يعطي لكل سلطة ما يجب أن يعطى لها وهو بهذا يراهن ويتحدى، فلنضرب مثلا : هل ترون — حضرات السادة — في العالم النامي بلداً مثل بلدكم معرضاً لجميع الجرائم ؟ لا جواز قبل الاذن، ولا إذن للخروج والدخول، حرية الصحافة، حرية النقابة، حرية التجمع، حرية الرأي، تعدد الأحزاب، تعدد الهيئات، وإلى جانب كل هذا فالمغرب يخوض حرباً ضروساً ضد عدو ايدولوجي، ومع ذلك بقي سليماً — والله الحمد — لم تنسسه جرثومة شر، فوqاه الله منها، فالمغرب بلدنا، شعبنا، أسرنا الكبرى، هو بمثابة ذلك السابح الذي ألقيناه في الشتاء في ماء مثلج، ومع ذلك خرج من تلك السباحة سليماً معافى صحيحاً قوياً، ويحمد الله على قوته وعلى استمرار قوته.

فالنظام العالمي من ناحية المعاملات خرج عن السبيل، والنظام العالمي من الناحية التجارية أيضا خرج عن السبيل، والعالم من الناحية الخلقية كذلك خرج عن السبيل، ونحن في هذا الخضم من المتناقضات نحافظ على أصالتنا، ونظامنا، وسلامتنا وطمأنيتنا، ونحارب لأجل تحقيق وحدتنا الترابية، ونجابه جميع المشاكل المحيطة بنا دون أن يمسنّا ضرر أو يلحقنا نصب أو تعب.

فلنحمد الله سبحانه وتعالى على هذه النعمة، ولننظر إلى المستقبل، فالمستقبل بالنسبة للديمقراطية مستقبل لا ينيء بخير، لأن الديمقراطية وحماية حقوق الجماعات والأفراد لا تتأقن إلا إذا كانت الحاجات كافية، والامكانات كذلك كافية، أما نحن فنعيش في عالم تتضاءل إمكاناته وتكثر حاجاته، فإذا قلنا قلنا الامكانات كنتم على بصيرة تامة مما هو ضروري ومما غير ضروري.

فإذا قلنا قلنا الامكانات، وكثرت الحاجات، وارتفع ثمن الطاقات، وجد الفرد هناك مطية أو سببا ليتنكر لمبدئه، وليقتن الاستهلاك، وكلما حدد الاستهلاك حددت الحريات، وكلما حددت الحريات



حددت الديمقراطية، فعلينا إذن أن نبقى في بلدنا وفي قارتنا وفي البحر الأبيض المتوسط كيفما كانت الظروف والملايسات، كيفما تقلصت حرية التحول الفكري للقيادات — حماة للكرامة البشرية، حماة للحرية، حماة لأبنائنا وأبناء أبنائنا حتى نطمئن على أنهم إن خرجوا في الصباح سيمسون بالليل وسيلتقون مع ذويهم في بيوتهم آمنين محظوظين سالمين.

وهذا لا يتأتى إلا إذا تحلى الإنسان — وبالأخص من له المسؤولية تنفيذية كانت أو تشريعية — بالفضيلة أولاً وبالاخلاص ثانياً، وبالاحترام للمعتقدات ثالثاً، فإذا كنا إذن مجتهدين من الناحية الفكرية، ومتحلين من الناحية الخلقية بهذه الأخلاق — وإنما الأعمال بالنيات — فلي اليقين أن المغرب في هذا القرن، أو فيما يتبعه من القرون، سيبقى قادراً على أن يأخذ المبادرة وزمام الأمر، ولا يفلت من يده إلا ما أراد، وأن يبقى محافظاً على ما أراد واختار من الأخلاق والصفات والاختيارات، وهذا مناط بنا جميعاً.

علينا أن نكون مدرسة حية كل في فلكه وفي مهمته، وفي نوعية استخلافه، علينا أن نبقي مربين وأن نحارب هذا التناقض — الذي ستعيش فيه الأجيال المقبلة — بين العلم ووفرة العلم والطموح ومشروعية الطموح، والحاجات وضرورة الحاجات، والامكانيات والطاقات، وتقلص الطاقات والامكانيات.

ولا يمكننا أن نسيطر على هذه وتلك إلا بالرأي والروية، أما الآخرون فسيحاولون أن يوقفوا بين المتناقضات بتحديد الاستيراد من مواد وتحديد استهلاك الحاجيات، وتحديد استهلاك الحريات.

هذه شعبي العزيز وحضرات السادات، بعض الأفكار التي أردت أن أركز عليها كلمتي لكم هذه السنة، علماً منا بأنكم — والله الحمد — كلما ازددمت احتكاكاً بالحقائق اليومية وكلما حاورتم الحكومة وحاوركم الجهاز التنفيذي وتعلمتم تطبيقاً معنى الواقع ومعنى الانتظار، ليس الانتظار السلبي، بل الانتظار الإيجابي، حتى يمكننا الله سبحانه وتعالى من وسائل مطامحنا لنرضي شعبنا وضميرنا، ولا يتأتى هذا كله إلا في جو من السلم ومن حسن الجوار.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»، وما يجري على الجوار في المدينة أو في الحومة يجري على الجوار الدولي، فالأحداث التي وقعت بالأمس في محاميد الغزلان، بمجرد ما علمنا أن السكان كانوا سالمين حمدنا الله على ما وقع «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم».

فالحكومة الجزائرية والمسؤولون الجزائريون لا يجهلون موقع محاميد الغزلان، ويعلمون حق العلم أن محاميد الغزلان إنطلق منها صوت والدنا رحمة الله عليه للمطالبة التاريخية المسجلة بأراضيها الصحراوية.

وهكذا يمكن للإنسان أن يتصور أن حكومة مسؤولة أخذت على عاتقها — ولاسيما بعد مؤتمر فريتاون الثاني — أن تهاجم المغرب في محاميد الغزلان، قلت لكم انني سررت بعدما علمت بهذا النبأ، وعلمت أن السكان كانوا كلهم سالمين، لماذا؟ لأنه بلغنا منذ شهر تقريباً أن الجهد العسكري للمرتزقة لن يبقى في الصحراء بل سينتقل إلى الحدود غير المتنازع فيها بيننا وبين الجزائر، فتمكنا من أخذ احتياطاتنا وعينا قائداً للموقع، وأرسلنا القوات المسلحة هناك، وجندنا القوات المساعدة، ونحن الآن بصدد تسليح السكان والقبائل لكي لا تفاجأ عسكرياً، ولم نفاجأ سياسياً، وتأكدنا أن هجوم المرتزقة هو مؤامرة ضد المغرب والجزائر معا، مؤامرة مما لاشك فيه، فلذا أرجو وأنتظر من المسؤولين الجزائريين من القاعدة إلى أعلى قمة، أن يأخذوا الدرس من هذه المحاولة، علماً منهم ومنا انه لا يمكن أن يزحزح المغرب أو الجزائر جغرافياً من موقعيهما، وليتذكروا تلك الأيام وتلك



السنين التي كان فيها محور الرباط الجزائر يحسب حسابه بالنسبة للقوات العظمى، وبالنسبة للقارة الافريقية والجامعة العربية، كان إذ ذاك لا تؤخذ قرارات في هذه المستويات إلا إذا سئل : ما نظر المحور الرباط الجزائر، أقول هذا وأنا أعلم أن شعبي الذي أعرفه، وأعلم نفسي مستعدون للتضحية صباح مساء بصحتنا وراحتنا ودمائنا وأرواحنا ومالنا، وأن هذه الحرب التي لم نردها ولم نخطط لها سوف نواجهها ما أعطانا الله سبحانه وتعالى نفساً واحداً، سوف نواجهها حتى الاستشهاد أو النصر، ولكن في هذا العالم الذي تنقلص فيه الامكانيات، وتكثر فيه الحاجات، وتتضاعف فيه أثمان الطاقات، هل من المعقول أن نركب من الطرق إلا طريق الحرب ؟ بالطبع كما يقول الشاعر :

إذا لم يكن إلا الأمانة مركب فهل يسع المضطر إلا ركوبها

ولكن النظرة التي لنا في مستقبل افريقيا الشمالية، وفي مستقبل المغرب العربي لما تحتوي عليه هاته الناحية كلها من خيرات باطنية وفلاحية وسياحية وصناعية وبحرية، ما يمكن جعله وسيلة للتآخي البشري، وللتساكن بين المسلمين الذين وحدهم الله ديناً ولغة واعتقاداً.

حضرات السادة :

اننا ونحن نراجع خطبنا الماضية وجدنا انه منذ سنتين مضت، كنا بنينا كلمتنا لكم على الفضيلة، ومن الأسس الضرورية بل الحيوية لها تساوي الأشخاص بالنسبة للواجبات والالتزامات والحقوق، وكنا إذ ذاك ركزنا على الفوارق الطبقية التي نراها في بلدنا حقيقة ضاربة الرقم القياسي حتى بالنسبة للولايات المتحدة وذلك بالاحصائيات.

إلا أننا لم ننس هذا الموضوع، بل أمرنا حكومتنا لتتكب عليه وتدرس ما هو من أجهزتنا الاقتصادية الحكومية أو غير الحكومية يجب أن يقوم اعوجاجه أو نرجع به إلى طريق الصواب، وهذا سي طرح للمناقشة في السنة البرلمانية الحالية اما في هذه الدورة أو في الدورات المقبلة، إذ ذاك سنعرض عليكم هذا الموضوع، وستعرض عليكم حكومتنا برنامجاً لوضع خطة، لا أقول : إن الفوارق الطبيعية ستتمحي دفعة واحدة، ولكن لوضع خطة نموذجية إذا نحن تتبعناها في الهياكل الادارية العمومية وشبه العمومية والخاصة، فسيصبح لبلدنا نوع من المساواة يمكن لكل أحد منا أن يقبله ويتحملة بل أن يرضى عنه، كما أن حكومتنا واللجن المختصة التي انكبت على مشاكل التعليم في أيام التهذيب الوطني يفرن ستضع أمامكم في أبريل إن شاء الله من السنة المقبلة — برنامجاً شاملاً للتعليم، ولنظم التعليم لتتدارسوه علماً منا بأن البرنامج في ميدان التعليم ربما من شأنه أن يتغير كل خمس سنوات أو ست سنوات، فالبرنامج ليس هو الهدف ولا المطمح ولا تغيير الرؤى التي نريد أن نرى بها المغرب في سنة 2000.

أما الآن فسيعرض عليكم القانون المالي وستعرض عليكم اختيارات التخطيط، فعليكم رعاكم الله أن تعلموا أن الميزانية وهي ميزانية التسيير في الامكان بل من المطلوب أن نكون فيها شيئاً ما بخلاء، ولكن ميزانية التجهيز والتخطيط والبناء والتعمير أريد منكم أن تكونوا طموحين، ولكن بجانب الطموح أن تكونوا شغاليين حتى تعينونا على إيجاد وسائل التمويل، ليس التفكير فيها مقصوراً على الحكومة وحدها، بل كل مغربي له تفكير وله تحليل وله معرفة بواقع بلاده وله أصدقاء وشركات يعرفها في الخارج، وله أرباب مال يعرفهم في الخارج، عليه أن يأتي بها، علماً منا أن البلد المتخلف أو البلد الذي هو في طريق النمو لا يمكن أن يطير بجناحه وحده، بل علينا



أن نراجع — وجكومتنا ستضع أمامكم مشروع قانون الاستثمارات الأجنبية — علماً منا أننا إن أردنا المال الأجنبي الذي لا نحوي عليه نحن ولا نكسبه، فعلينا أن نوطئ له، ونفرش له، وعلينا أن نستجلبه للتنقيب عن الطاقة لبناء مركبات الصلب والحديد لبناء السكة الحديدية من مراكش إلى الداخلة للقيام ببناء مراسي على جميع الشواطئ المغربية حتى لا نكون متخلفين بالنسبة للصيد البحري ولا للتغذية.

أجل، كل هذه برامج وكل هذه اختيارات، فحينما ستعرض عليكم نريد ألا تنظروا إليها من زاوية المبدأ، والمبدأ الوحيد الذي علينا مراعاته هو الآتي :

هل هذا القانون سينقص شيئا من سيادتنا أم لا ؟

فإذا كانت القوانين مطابقة لرؤيتنا بالنسبة لسيادتنا، وحافطة لاستقلالنا السياسي والاقتصادي، فيجب الشروع في دراستها بكيفية نزيهة، أما إذا هي تناقضت مع استقلالنا وحريتنا وحرية تصرفنا في المجال الدولي، بالطبع أصبح شرطاً للرفض وللخط.

حضرات السادة المتخين :

هذه هي كلمتي إليكم، وفي الامكان أن نتحاور هكذا لمدة سنة، لأن المغرب حقيقة يستحق الحوار المستمر الجدي الديمقراطي، ذلك الحوار الذي لا يخضع إلا للصواب، حوار لا يخضع للقهر ولا للغلبة، حوار يخضع للاقتناع، حوار يخضع للمقاييس الوطنية الحقيقية والمواطنة الاسلامية كما أرادها النبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا نحن لم نتصف بهذه الصفات فكيف نكون جديرين بشعب يضحي صباح مساء بأبنائه في الصحراء، شعب يشهد كل يوم مآسي في أسرة من أسرهم، لأنه فقد فرداً من أفرادها، ومع ذلك فإن شعبنا يقف وقفة الصبور المتحمل والمتحمس إلى جانب قواتنا المسلحة الملكية، وقواتنا الاحتياطية، وقوات الدرك، وقوات الأمن كلها يغذيها برجال، ولا نريد ولا نحب هذه القوات إلا الزيادة في الاستشهاد التي تعني زيادة في التكريم، زيادة في التبجيل، زيادة في الحياة لشعبها ولو كانت حياة شعبها على حساب أرواحها.

فلنكن حضرات السادة المتخين في مستوى تضحيات شعبنا عسكرياً ومدنياً، ولكن في مستقبل ما ورائنا وبالأخص وبكيفية خاصة في مستوى ما ينتظرنا من عز ورفاهية وتسام وتساكن داخل بلادنا وخارجها، حتى نكون بحق أولئك الذين استخلفهم الله.

«وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً».

صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعة 30 ذي القعدة 1400 — 10 أكتوبر 1980